الاستثمار في التعليم وأثره على سوق العمل في بلدان عربية مختارة

م.م. مناف مرزة نعمة/ كلية الادارة والاقتصاد /جامعة القادسية
م.م. سندس جاسم شعيبث / كلية الادارة والاقتصاد /جامعة القادسية

الملخص

تتعرض المجتمعات البشرية للعديد من المخاطر التي تؤثر في انشطتها الاقتصادية والاجتماعية سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، وتسعى المجتمعات كافة إلى الرقي بأدائها ونشاطها الاقتصادي لتقارع دول العالم المتقدمة في هذا المجال ومن هذه المخاطر ما هو اقتصادي أو غذائي او تجاري أو صناعي أو اجتماعي أو في مجال النقل والمواصلات ، مما يحدث الصراع الدائم بين واضعي الخطط والاستراتيجيات المستقبلية للحد من تلك المخاطر التي تتجاوز أحياناً الحدود الوطنية والإقليمية .

انطلاقا من هذه المخاطر انطلقت العديد من الدراسات والبحوث لتطوير الكفاءات البشرية والتركيز على الاستثمار برأس المال البشري لما له من اهمية كبيرة في الحد من المخاطر حيث يعتبر التعليم هو المجال الواسع الذي يمكن من خلاله تحقيق العديد من الاهداف ووضع الاسس الصحيحة لعملية التنمية الاقتصادية المبنية على التخطيط والتدريب والتطوير ودراسة الابعاد التنموية من خلال الاستثمار في التعليم واثره على سوق العمل من هذا المنطلق تم اختيار هذا البحث لمعرفة ابعاد الاستثمار بالتعليم وما يتركه هذا النوع من الاستثمار من اثار اقتصادية على سوق العمل .

Abstract

Exposed human societies for many of the risks that affect the activities of economic and social development , both at the local level or at the international level , and is seeking all societies to advance their performance and economic activity to brainstormed world's advanced countries in this field , and this risk that is economic or diet or commercial, industrial or social or in the field of transport and communications , which happens perpetual conflict between planners and future strategies to reduce those risks that sometimes exceed the national and regional boundaries from these risks launched several studies and research for the development of human skills and a focus on investment in human capital because of its great importance to the reduction of risks where education is the broad area from which you can achieve many of the goals and lay the foundations correct process of economic development based on planning , training and development and the study of dimensional development through investment in education and its impact on the labor market from this point of view has been selected this search to find out the dimensions of investment in education and leave this kind of investment from the economic effects on the labor market

اهمية البحث: تبحث الدراسة بشكل عام عن دور الاستثمار في التعليم على سوق العمل في بلدان عينة الدراسة فضلا عن معرفة ما يواجه سوق العمل العربي بشكل عام وبلدان عينة الدراسة بشكل خاص من عوائق تحد من قدرة هذا السوق على المنافسة العالمية في زمن العولمة الاقتصادية وحرية التجارة ومدى اهمية الاستثمار في التعليم في تعزيز سوق العمل ورفع الكفاءة الانتاجية وبالتالي القدرة على المنافسة في الاسواق العالمية .

مشكلة البحث : ان ما يواجهه التعليم في العالم العربي من تحديات بسبب مجموعة من التحولات التي يشهدها العالم المعاصر من ترسيخ العولمة، تزايد التكتلات الإقليمية، التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وحركات التكامل الاقتصادي والاندماج السياسي والتجارة الحرة وغيرها من التحولات التي لابد لها أن تنعكس سلبا أو إيجابا على تطور ونمو التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة جعل من الاستثمار في التعليم امر لابد منه لمواجهه هذه التحديات من جهة ولتعزيز سوق العمل في الايدي العاملة والماهرة من جهة اخرى.

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاستثمار في التعليم له اثر متبادل مع سوق العمل فهو يؤثر في سوق العمل ويتأثر فيه.

اهداف الدراسة : ان من اهم اهداف البحث معرفة مفهوم الاستثمار بالتعليم واثر هذا الاستثمار بسوق العمل فضلا عن معرفة التحديات التي تواجه سوق العمل العربي ومقدار مساهمة الاستثمار في التعليم في التذليل من حده هذه التحديات ومن ثم القضاء عليها.

هيكلية الدراسة: للوصول الى هدف الدراسة تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تناول المبحث الاول الاطار النظري والمفاهيمي للاستثمار في التعليم اذ قسم هذا المبحث الى ثلاث اقسام تناول القسم الاول مفهوم الاستثمار واثره على التوظيف، اما القسم الثاني فقد تناول مفهوم الاستثمار في التعليم والمراحل التاريخية للتطوره وتناول القسم الاخير في هذا المبحث جدوى الاستثمار في التعليم واثره على التنمية الاقتصادية اما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه العلاقة بين الاستثمار في التعليم سوق العمل العربي اما المبحث الثالث فقد كان دور الاستثمار في التعليم في بلدان عينة الدراسة .

المبحث الاول :مفهوم الاستثمار واثره على التوظيف

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يرجع مفهوم الاستثمار (Investment) في اللغة من كلمة ثمر ، والثمر هو الزيادة والنماء ، فـ (يستثمر معناها ينمي – أي يزيد – والنماء عادة يكون في الأموال سواء كانت في صورتها النهائية النقدية أو المالية أو التجارية ، أو في صورها الأخرى المختلفة التي عرفها الانسان عبر التاريخ والحضارات سواء كانت في شكل عقارات أو منقولات ، كما تأخذ اشكالاً مادية كثيرة في العصر الحديث لا تخفى على إنسان ، فضلاً عن الصور المعنوية الاخرى والمتمثلة في حقوق الملكية الفكرية والادبية وحقوق الاختراع والتأليف وغيرها من الحقوق المعنوية .

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة بمصطلحاتها قديمة بمفهومها كونها تعود الى منتصف القرن التاسع عشر حيث تناولها معظم الاقتصاديين الاوائل باسم حركة راس المال ومما يؤكد ذلك هو ما قامت به الشركات الأمريكية من استثمارات في المملكة المتحدة فقد كانت البداية الفعلية لتدفق تلك الاستثمارات نحو بريطانيا سنة ١٨٥٢ من قبل شركة (Colt) وتبعتها في سنة ١٨٦٧ شركة (Singer)(١).

أخذت هذه الظاهرة بالتطور في القرن العشرين خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مشروع مارشال لأعمار ما دمرته الحرب حيث قامت الولايات المتحدة الامريكية بشراء الكثير من الشركات والمعامل الصناعية في الدول الأوربية واليابان مستغلة الوضع الاقتصادي المتدهور لتلك البلدان(٢).

من وجهة نظر الاقتصاديين عرف الاستثمار بشكل عام تقريباً بوصفه " الإضافة في الموجودات الانتاجية الجديدة ، او هو تيار من الانفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات والطرق والمباني والانشات والمخزون السلعي الامر الذي يشير الى انصراف التعريف من وجهة نظر اقتصادية الى الاستثمار المباشر فقط دون الاخذ بنظر الاعتبار اهمية ودور الاستثمار المالي او المحفظي.

أما من وجهة النظر المالية ، فقد عرف الاستثمار بانه " توظيف الأموال آنياً في موجودات – مادية أو مالية – بهدف تحقيق مردود مستقبلي "(الجميل،٢٠٠٢، ٢٥٤) ، ويعرف بأنه " الائتمان الحالي بالاموال او الموارد الأخرى في منافع مستقبلية يتوقع استلامها.

2 ـ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التوظيف :

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير فرص عمل للعمالة المحلية ، وبالتالي التقليل من مستويات البطالة المنتشرة في البلدان النامية ، عن طريق التوسع الأفقي في مشاريع الاستثمار الأجنبي ذات الأحجام الكبيرة التي تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة ، وغير ماهرة ، وبالتالي يشجع ذلك الشركات متعددة الجنسية على فتح برامج لتدريب وتطوير مهارات الأيدي العاملة في اقتصاديات البلدان المضيفة ، وذلك بتطور رأس المال البشري.[١]

فضلا عن ذلك يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج والتوظيف في الدول المضيفة بالدخل المتحقق من عناصر الإنتاج الوطنية (أي القيمة المضافة المتحققة) وبذلك فدخل الشركات متعددة الجنسية المدفوع لعناصر إنتاج غير وطنية لا يمثل أي فائدة حقيقية للبلد المضيف إلا الجزء المنفق منه في داخل البلد ، كما أن لجوء الشركات الأجنبية إلى استيراد جزء كبير من مدخلاتها في العملية الإنتاجية من الشركة الأصلية أو من الخارج ،

---

(١) سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل/ ٢٠٠٢ ص٢٦٩.

(٢) شاكر محمد ذياب، ما العولمة. طبعة بغداد/ ٢٠٠٤، ص ١٦-١٧.

١- افريت هاجن (اقتصاديات التنمية) ترجمة جورج خوري ، مركز الكتب ، الأردن ، ١٩٨٨ ، ص٥٣١ .

عندئذ تنخفض مساهمتها في الاقتصاد الوطني ، وتصبح أرقام مبيعاتها مؤشر مضلل لتقدير مساهمتها في الاقتصاد الوطني [١] .

ثانيا : الاستثمار في التعليم النشأة والمفهوم

١-مفهوم الاستثمار في التعليم :

بعد معرفتنا مفهوم الاستثمار بشكل عام واثره في التوظيف يمكن الان ان نوضح ماذا يقصد بالاستثمار في التعليم اذ يلعب الاستثمار في التعليم دوراً هاماً في التنمية الشاملة باعتباره اهم استثمار في تنمية الانسان الذي من خلاله تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية , حيث ان التعليم يأخذ طابع الاستثمار بعيد المدى مثلة في ذلك مثل الانشطة الاستثمارية الاخرى للتنمية حيث ان ما يكسبه البشر من دخل او تكوين علمي يرتبط بعلاقة طردية وايجابية مع مخرجات هذا التكوين.

وهذا ما اكد علية العديد من الاقتصادين الذين بحثوا في اهمية الاستثمار في التعليم حيث اكد الاقتصادي الفرد مارشال الذي اشار الى القيمة الاقتصادية للتعليم وجدوى الاستثمار في التعليم على ان اكثر انواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة هو ما يستثمر في البشر.[٢]

وهذا ما اكده اخرون مثل جون ستيوارت ميل وماركس وغيرهما الذين اكدوا على اهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال العمليات التربوية التعليمية وما تقدمة من اسهامات في نمو الاقتصاد وتطوره فنمو قدرات الفرد واستدامتها من خلال التعليم يؤدي الى زيادة قدراته الانتاجية.[٣]

كما اوضح (مالش) بان الافتقار للتعليم يجعل الناس فقراء والفقر يجعلهم غير سعداء وان الدولة اذا ساعدت على تعليم الفقراء تجعلهم اكثر سعادة وكما يرى (جون ستيوارت ميل) بان الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على التعليم ودعا الى ضرورة نشر المعرفة لكي يتم تحسين نوعية البشر وجعلهم اكثر تحكما في اتجاهات نشاطاتهم اما (فرديك ليست) اذ عدّ المهارات والقدرات البشرية التي توجد في الماضي وتعليم البشر من العناصر الاكثر اهمية في الخزين الرأسمالي للامة.[٤]

٢-التطور التاريخي للدراسات الاقتصادية في التعليم

المرحلة الأولى : يدخل ضمن هذه المرحلة صيغ المحاولات والدراسات التي أجريت في مجال اقتصاديات التعليم إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ابتداء من الملاحظات التي أبداها آدم سميث ودافيد هيوم في القرن الثامن عشر بخصوص أهمية التعليم من الناحية الاقتصادية وكيفية الموقف الاقتصادي من هذا النوع من النشاطات وانتهاء بالدراسات والتعميمات النظرية المتطورة نسبياً التي توصل إليها الفريد مارشال في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بخصوص توضيح الدور الذي يلعبه التعليم.

اتصفت المحاولات والدراسات التي دارت حول المسائل الاقتصادية في مجال التعليم في هذه المرحلة :٥

: صفة العمومية، وعدم الاعتماد في مجال صياغة الأحكام من قبل الاقتصاديين في القرن الثامن عشر والتاسع عشر على النتائج المتوخاة من الدراسات التطبيقية، بل كانت تلك الأحكام. إذ توصل الاقتصاديون إلى تلك الأحكام استناداً إلى المحاكمات العقلية والمنطقية البحتة ولم يكن بالإمكان التحقق منها تطبيقياً لعدم اعتماد الاقتصاديين في صياغة تلك الأحكام على وسائل وأدوات تطبيقية . ٢. هي أن تلك المعالجات لم تكن معالجات متكاملة للمسائل الاقتصادية في التعليم بل كانت بمثابة معالجات جانبية- عدا بعض المعالجات التي قام بها الفريد مارشال – ليعرض لها الاقتصاديون في معرض معالجتهم كمسائل اقتصادية عامة.

تغلب الطابع الاقتصادي للبحث على تلك المعالجات إذ عالج الاقتصاديون تلك الموضوعات وفق منهجية اقتصادية صرفة، ولم تعط أهمية للخصائص التربوية في معرض معالجاتهم للنشاطات التعليمية

عدم تملكها لوسائل إحصائية تستطيع تحديد العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، أو في تحديد وتقدير الآثار الاقتصادية للتعليم .

المرحلة الثانية : وتشمل الاهتمام بالموضوعات الاقتصادية في التعليم خلال القرن العشرين والذي نما بصورة ملحوظة، ونمت معه حركة البحث التعليمي في هذا المجال ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها :

أدى تراكم الخبرات النظرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

---

١ - هيل عجمي جميل (تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وآثارها المتوقعة) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (٨) العدد (٢٨) كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٥٤ .

٢ - فاروق عبد فليفة ، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة ، دار المسيرة للنشر ،عمان ، ط٢، ٢٠٠٧- ص٢٦٦.

٣ - عبدالله زاهي الرشدان ، في اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر ، عمان، ط٣، ٢٠٠٨، ص١٣.

٤- فليح حسن خلف ، اقتصاد المعرفة ، عالم الكتب الحديثة ،عمان، ط١، ٢٠٠٧ص٧٤.

٥-عليان عبد الله الحولي ، محاضرة اقتصاديات التعليم ، الجامعة الإسلامية ، غزة،٢٠١٠-٢٠١١،ص٣,٤

التطور الكبير الذي حصل في مجال الدراسات الاقتصادية بسبب توسع النشاط الاقتصادي وتعقده، وبسبب النمو الكبير في العمليات الإنتاجية الذي رافق التطور العلمي
نمت الدراسات الخاصة بالموضوعات الاقتصادية في التعليم بعد الحربين العالميتين
ظهور التعليم بوصفة نوعاً من النشاط ومجالاً لا يمكن تجاهله من وجهة النظر
تزايد حجم الإنفاق الخاص للأفراد والمؤسسات غير الحكومية على التعليم.
٦-شهد القرن العشرين حركة واسعة للنشاط العلمي لمختلف المنظمات الدولية والمؤسسات
المرحلة الثالثة : شهدت سنوات العقد الثامن من القرن العشرين سكوناً نسبياً في مجال الدراسات الاقتصادية في التعليم بعد ذلك الاهتمام والحماس الكبيرين اللذين ظهرا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات من قبل الاقتصاديين والتربويين والمخططين ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والرسمية في مجال تنشيط الدراسات الاقتصادية في التعليم. وقد بدأت محاولات جدية في السنوات الأخيرة للبحث عن أساليب أكثر صلاحا في معالجة الموضوعات الاقتصادية في التعليم، وهكذا تعد هذه الفترة مرحلة للبحث عن أساليب وأدوات علمية تستطيع تجاوز الجوانب غير الدقيقة للطرق التي استخدمت خلال السنوات السابقة .[١]

ثالثا - جدوى الاستثمار في التعليم واثره على التنمية الاقتصادية

١- جدوى الاستثمار في التعليم: يعتبر التطور التقني والعلمي من الأسباب الأساسية التي أدت إلى اعتبار قطاع التعليم قطاعا منتجا، خصوصا إذا علمنا أن معظم التكنولوجيات الجديدة وكذا التقنيات الحديثة مخترعوها هم مخرجات التعليم. ولكي نطبِّق هذه التكنولوجيات والتقنيات يلزمنا أناس مهرة أو أناس قادرون فكريا وعقليا على استيعابها ولهذا تلجأ معظم الدول كي تواكب الحضارة التكنولوجية إلى تكوين باحثين وطلبة قادرين على القيام بهذه المهمة وهذا عن طريق الاستثمار في قطاع التعليم، حيث تزايد الاهتمام باقتصاديات التعليم عامة والتعليم العالي خاصة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين لقد بدأ الاقتصاديون في إيجاد علاقات بين الإنفاق على الاستثمار في التعليم ومعدلات النمو الاقتصادي، ويعتبرون أن الإنفاق على التعليم هو نوع من الإنفاق الاستثماري خصوصا في هذه الفترة أين أوضح التعليم قدرته على تلبية- تقريبا كل رغبات المجتمع ويترتب على هذا الإنفاق ارتفاع في مهارات وقدرات الأفراد ومن ثم زيادة مردودية هؤلاء الأفراد وكذا إنتاجيتهم وهذا ما يدفع بعجلة النمو إلى الأمام.
كما أكد علماء على أن القرن ال 21 سيكون العنصر الحاكم والفعّال فيه هو الإنسان المتعلم والقادر على أن يستمر متعلما ومتعدد المهارات وأن المعرفة قوة ، من ثم فالأمة القوية هي الأمة العارفة أما الأمة التي ستتخلف عن استثمار مواردها البشرية فستبقى في خطر خصوصا إذا علمنا أن السرعة التي تتغير بها التكنولوجيا تكاد تكون تقريبا يومية وإذا علمنا أن حوالي 1200 مجلة علمية تصدر كل شهر بمعدل20 % من الاختراعات الجديدة ، فهذا يجعل من الأمم البطيئة جاهلة لأنها لن تستطيع مواكبة التطورات العلمية.إذن أساس الاستثمار في التعليم هو أن هذا القطاع يعتبر نقطة تقاطع القطاعات الأخرى، لأنّ فعاليته ستؤدي إلى زيادة فعاليات القطاعات الأخرى، حيث أكّدت عشرات الدراسات والبحوث على الوظيفة الاقتصادية
للتعليم ودوره في التنمية الشاملة والنمو الاقتصادي أن حجم الاستثمار في هذا القطاع الحيوي يؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة على فعالية الاستثمارات في القطاعات الأخرى، ومن هنا يجب اعتبار الاستثمارات التعليمية استثمارات إنتاجية وليست استهلاكية.[٢]
٢ –التعليم والتنمية الاقتصادية
ان اعتبار التعليم من مستلزمات التنمية الاقتصادية قضية لاتحتاج الى توضيح بعد ان اصبح الفكر الانساني اكثر وعيا عن طريق الدراسة والمقارنة بعوامل هذه التنمية لكن دور التعليم وعلاقتة بمختلف العوامل الاقتصادية المؤثرة في التنمية قضية تحتاج الى المزيد من الدراسات والابحاث فمن المعروف ان اهم عوامل التنمية الاقتصادية راس المال المادي والقوى العاملة فعلى الرغم من اهمية الراس المال المادي وضرورة العمل على استثماره بما يحقق وزيادة حجم راس المال كعامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الا انه اصبح من الواضح الان ضرورة اعتبار راس المال البشري كعامل لايقل عن اهمية راس المال المادي في عمليات التنمية .[٣] ،وعلى هذا الاساس برزت عدة دراسات تناولت علاقة التنمية بالتعليم ومن اهم هذه الدراسات هي:
دراسة (Tang) التي أظهرت ان الاستثمار في التعليم الريفي والبحوث والتطور والتوسع في الزراعة خلال الفترة الواقعة بين ١٨٨٠ – ١٩٣٨ ادى الى زيادة الانتاج الزراعي الياباني بمعدل ٣٥%

---

[١] -، عليان عبد الله الحولي ، محاضرة العائد الاقتصادي من التعليم،الجامعة الإسلامية – غزة،٢٠٠٩،ص٤-
[٢] - سميرة عبد الصمد الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،بدون تاريخ،ص٦
[٣] -حامد عمار،في اقتصاديات التعليم ، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس لليان، ١٩٦٤،ص٣٥

دراسة (Deinson[]) الذي اوضح فيها ان ((٤١%)) من مجموع النمو الاقتصادي الذي تحقق في الولايات المتحدة للفترة (١٩٢١-١٩٧٥) يعود الى مساهمة التعليم والتدريب.
دراسة (Haibson & Myers) اللذان توصلا الى ان هناك علاقة واضحة بين درجة النمو الاقتصادي مقاسة بمعدل الدخل القومي ودرجة النمو الاقتصادي والتعليمي مقاسة بمتوسط سنوات التعليم[١] .

المبحث الثاني :علاقة التعليم بسوق العمل في العالم العربي

قبل الدخول في اثر الاستثمار في التعليم على سوق العمل في بلدان عينة الدراسة يجب معرفة سوق العمل العربي وما يواجهه هذا السوق من تحديات اذ أصبحت ظاهرة عدم المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل ظاهرة عامة فى البلدان العربية ، تزداد خطورة واتساعا . ولم تعد شأنا فنيا يخص الفنيين المعنيين بالتعليم والتدريب وأسواق العمل ، بل أصبح موضع اهتمام الساسة في أرفع المستويات . وأبرز تعبير على ذلك المذكرة التي تقدمت بها دولة الكويت وجمهورية مصر العربية وذلك للقمة العربية المنعقدة فى الرياض لتبرر بها ضرورة عقد قمة عربية خاصة بالشؤون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية . وجاء فى تلك المذكرة تحديد للتحديات التي تواجه الوطن العربي وجاءت في ستة تحديات ، وكان من بين هذه التحديات عدم الملاءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل.
كما أدى التركيز على التعليم العام إلى زيادة مخرجات التعليم الثانوي العام ،وبالتالي زيادة الضغط على مؤسسات التعليم العالي ، مما أدى إلى التوسع الكمي في نشر التعليم العالي، وإنشاء الجامعات في القطاعين الرسمي والخاص ، ونجم عن ذلك كله زيادة متنامية في مخرجات التعليم العالي وزيادة الضغط على التوظيف وبخاصة في القطاع الرسمي، وبدأت ظاهرة البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي في الظهور والتنامي ، وبرزت بشكل واضح ظاهرة البطالة الهيكلية ، وللحد من تفاقم ظاهرة الإقبال على مؤسسات التعليم العالي وتنامي البطالة بين خريجيها ، بدأت هذه الدول – وبنسب متفاوتة أيضا – إيلاء التعليم والتدريب المهني بمسمياته ومستوياته المختلفة بعض الاهتمام كحل لمشكلة في البداية ، وتركز هذا الاهتمام بالتوسع في نشر المعاهد والمدارس والمراكز لزيادة الطاقة الاستيعابية أي التوسع الكمي لمؤسسات الإعداد والتأهيل.
فعدم المواءمة يمثل هدرا فى موارد التعليم والتدريب وهدرا فى طاقات الشباب إذ يسوقه تعليمه وتدريبه إلى البطالة فى أحيان كثيرة وصعوبة لدى أصحاب الأعمال فى الحصول على المهارات المناسبة فتزداد الحاجة للمهارات الأجنبية التى فاقت أحجامها الكبيرة فوضع البطالة وأعاقت نجاح برامج توطين الوظائف بقدر كبير وأصبحت هذه الظاهرة مركبة كثيرة التعقيد فجانب منها يتعلق بمناهج التعليم والتدريب محتوىً وطرائقا وهى مناهج جامدة أو تتغير ببطء تفوقه سرعة تغير احتياجات التنمية وأسواق العمل ، وبقيت بذلك بعيدة عن المقارنة مع المستويات المهارية الدولية هذه المقارنة التى أصبحت ضرورية فى عالم المنافسة وانفتاح الأسواق وهى تعبر عن خلل فى التخطيط والإدارة إذ يبقى إعداد القوى العاملة معزولا وبعيدا عن مساهمة أصحاب الأعمال[٢].
ان عدم موائمة مخرجات التعليم مع سوق العمل في العالم العربي حتى مع التغيرات في بناء الاقتصاد العالمي وتزايد الحديث عن الثورة المعرفية باعتبار المعلومات والمهارات والتعليم والتدريب سلع لها قيمتها الكبيرة الا ان هذا الاتجاه لن ينعكس على سوق العمل العربي وبقى يعاني القصور في هذا الجانب على الرغم من ان التغيرات في مطالب التوظيف الحالي تتطلب المزيد من التعليم لدخول عالم التوظيف وسوق العمل بل تسبب في زيادة الجهود للحفاظ على الموظف وتدريبة ورفع مستوى المهارات المتعلقة بالعمل وكان السبب في نمو هذا الاتجاه نحو التعليم ومصادرة الفكرة القائلة ان اقتصاد المجتمع مرتبط بطريقة واخرى بالتعليم والتدريب اذ تمثل المعلومات والمهارات مصدرا مهما للسوق .
بعد ان عرفنا ان من اهم العوائق التي تتعرض سوق العمل العربي هو عدم موائمة النظام التعليمي مع سوق العمل سنوضح واقع النظام التعليمي في البلدان العربية للوقوف على اهم الاسباب الذي جعلت هذا النظام لا يتلاءم مع سوق العمل على الرغم من اهمية التعليم في زيادة التنافسية في سوق العمل والذي يمكن تعريفة على انه المكان الذي يجتمع فيه كل من البائعين والمشترين لخدمات العمل والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يقوم بتأجير خدماته اما المشتري هو الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل.[٣]
وعلى الرغم من ان (الأداء التعليمي) يعتبر أحد المصادر الرئيسية لتراكم راس المال البشري بالإضافة للصحة والاعتبارات المؤسسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى يعتبر متواضعاً وهو الأمر الذي يمكن تلمسه بشكل اوضح عند الاشارة الى النتائج الكلية لدوال الانتاج ومدى مساهمة المدخل التعليمي فيها(رأس المال

١- سالم عبد الحسن رسن ، التعليم والتدريب ودورة في التنمية البشرية العربية ، بحث مقدم الى الندوة العربية حول التدريب والتأهيل ودورة في التنمية الموارد البشرية في طرابلس للفترة ٢٠-٢٣، ٢٠٠٥، ص٥.
٢- البرنامج العربى لدعم التشغيل والحد من البطالة، المشروع(٤) المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل ، منظمة العمل العربية مكتب العمل العربى ، بدون تاريخ ،ص٣
٣-مدحت القريشي،اقتصاديات العمل ،الطبعة الاولى ،دار وائل للنشر ،الاردن،٢٠٠٧،ص٢١

البشري لكل عامل) اذا اشارت بعض الدراسات الخاصة بهذا الموضوع على ان التقديرات الاولى لدوال الانتاج ل(٩١) بلد للفترة بين (١٩٦٠-١٩٨٥) اذ بينت هذه الدراسات انه في الوقت الذي أظهرت فيه معاملات راس المال العيني قيماً موجبة، وهذا أمر متوقع، شهدت معاملات رأس المال البشري معاملات سالبة، الأمر الذي يشير إلى أن النمو في حصة الفرد من رأس المال البشري لم يؤثر على نمو الناتج . وتدلل الإشارة السالبة لمعامل رأس المال البشري على وجود فائض في هذا النوع من راس المال، أو أن هناك تردي واضح .١

اما في دراسة الثانية تشير تقدير دوال الانتاج لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (منها سبع دول عربية هي الاردن ،مصر، الاردن ،سوريا المغرب وتونس واليمن) اكدت هذه الدراسة القيم السالبة لمعاملات راس المال البشري في دوال الانتاج العربية للفترة (١٩٦٠-١٩٨٥) والتي كانت سائدة في الدراسة الاولى ايضا وهو الامر الذي يؤكد ضعف مساهمة راس المال البشري على المستوى الكلي في نمو الناتج.

ومن ضمن التفسيرات المقترحة للمساهمة المتواضعة، والسلبية ، لراس المال البشري في دوال الإنتاج الكلية هي تلك الخاصة بالفائض من المتعلمين عن حاجة سوق العمل الامر الذي يدعو دراسة علاقة التعليم بسوق العمل .٢

المبحث الثالث :اثر التعليم على سوق العمل في بلدان عينة الدراسة

اولا – اثر الاستثمار بالتعليم على سوق العمل الاردني

حرصت المملكة الاردنية في اطار مسؤوليتها الاجتماعية نحو المجتمع المحلي على رفده بنتائج ومخرجات العمليات التي يقوم بها في مختلف جوانب الوظيفة العامة والتي تركز بالطبع على إدارة الموارد البشرية على المستوى الوطني ، الامر الذي يترافق معه ضرورة توضيح الصورة لكافة الجهات ذات العلاقة وخاصة المواطن محور اهتمام العمل الحكومي بشكل عام ، وذلك بهدف توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات سواء الاستراتيجية منها على مستوى الدولة او القرارات الفردية على مستوى الافراد والمواطنين لتحديد مجالات الاختيار امامهم واتخاذ القرارت التي تتعلق بهم من خلال عرض أعداد المتقدمين والمعينين وتخصصاتهم وخصائصهم الاخرى وتوزيعهم الجغرافي على مستوى المملكة وغيرها من البيانات والمعلومات والمؤشرات التي يستند اليها في اتخاذ تلك القرارات ، والاستفادة منها من خلال ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل والفرص المتوفرة للمساهمة في إدارة العجلة الاقتصادية للمملكة .[٣]

وقد بدا هذا واضحا في بيانات وزارة التعليم العالي في عدة حقول يتم تدريسها في الجامعات الاردنية الحكومية والخاصة ، وهنا لن يتم التركيز كثيرا على تلك المؤهلات والتخصصات وما يهمنا هنا الاعداد التراكمية من الملتحقين بتلك التخصصات او الحقول الدراسية كونها تمثل مخرجات النظام التعليمي ومدخلات سوق العمل الاردني سواء كان للقطاع العام او للقطاع الخاص او لغيرها من القطاعات كما تشير تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الى ان مجموع الملتحقين في الجامعات الاردنية في برامج البكالوريوس ، وبرامج الدراسات العليا ، وبرامج الدبلوم المتوسط في كليات المجتمع ، وعدد الملتحقين الاردنيين الدراسين في خارج الاردن في تزايد مستمر ، ولتوضيح تراكم مخرجات التعليم على السنوات السابقة فان الجدول التالي يوضح تطور مخرجات النظام التعليمي منذ عام ٢٠٠٧ ولغاية عام ٢٠١٠ .

جدول (١)

تطور اعداد مخرجات النظام التعليمي الاردني العالي حسب الدرجة العلمية والجنس للأعوام ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٠

العام الدراسي	الجنس	دراسات عليا	بكالوريوس	دبلوم متوسط	المجموع	الإجمالي
2008/2007	ذكور	9741	102007	12203	123951	254752
	إناث	7348	107305	16148	130801	
2009/2008	ذكور	9518	107732	12684	129934	266881
	إناث	8025	111545	17377	136947	
2010/2009	ذكور	10678	110149	12005	132832	274711
	إناث	٩٠١٧	١١٥٤٥٣	١٧٤٠٩	141879	

المصدر :ديوان الخدمة المدنية،مصدر سابق ،ص١٠

يتضح من جدول (١) تطور اعداد مخرجات النظام التعليمي الاردني العالي اذ يتضح لنا ان اجمالي مخرجات التعليم عام (٢٠٠٧-٢٠٠٨) قد بلغت(254752) وازداد هذا العدد عام ٢٠٠٦ ليصبح(266881)

[١]- أحمد الكواز ، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، ورقة فرعية مقدمة الى مشروع البحث الميداني حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري ،المعهد العربي للتخطيط،ص٥

[٢]- أحمد الكواز،مصدر سابق ،ص٥

[٣]-ديوان الخدمة المدنية ،دراسة مقدمة حول واقع عملية العرض والطلب على حملة الشهادات الجامعية والدبلوم المتوسط في الخدمة المدنية ،المملكة الاردنية الهاشمية ،٢٠٠٩،ص٢٢

فيما بلغ هذا العدد ليصبح(274711) عام(٢٠٠٩-٢٠١٠) وهذ يبين مدى ازدياد عدد الخريجين وكما هو مبين في الشكل (١)

الشكل (١)

تطور اعداد مخرجات النظام التعليمي الاردني العالي حسب الدرجة العلمية والجنس للأعوام ٢٠٠٧- ٢٠١٠

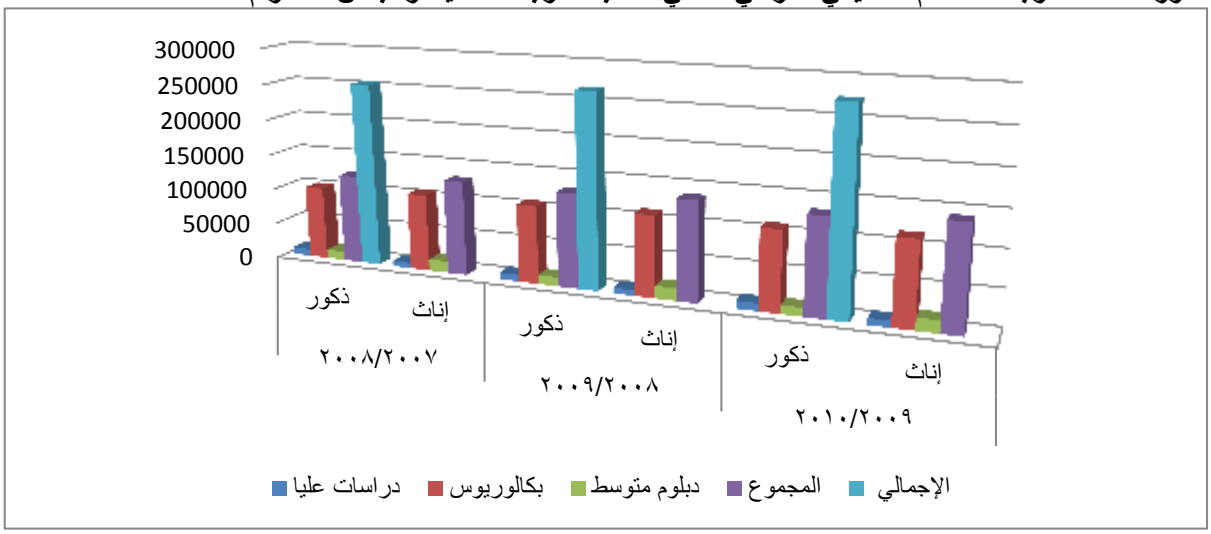

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (١)

ان تطور اعداد مخرجات نظام التعليم رافقه تطور ايضا في العرض والطلب على المؤهلات العلمية في الخدمة المدنية ، ان هذه الزيادة في الطلب اتت مع زيادة مخرجات التعليم وهذه الحالة تكون حالة صحيحه مع زيادة عدد المتعلمين وجود سوق عمل يمكنه استيعاب هذه الاعداد من الخريجين هي خطوة في الاتجاه الصحيح ويمكن توضيح تطور اعداد المتقدمين بطلبات التوظيف خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩ في الجدول (٢)

جدول (٢) تطور أعداد المتقدمين بطلبات توظيف خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٩ من حملة المؤهلات الجامعية ودبلوم كلية المجتمع

المؤهل	الجامعيون			الدبلوم			إجمالي المتقدمين	إجمالي المعينين	النسبة
العام	متقدم	معين	النسبة	متقدم	معين	النسبة			
١٩٩٠	11283	1199	11%	30344	866	3%	41627	2065	5%
١٩٩١	17303	2411	14%	40769	1488	4%	58072	3899	7%
١٩٩٢	25013	4343	17%	52612	2924	6%	77625	7267	9%
١٩٩٣	27028	4435	16%	57065	3032	5%	84093	7467	9%
١٩٩٤	32491	5522	17%	62916	1829	3%	95407	7351	8%
١٩٩٥	38276	3863	10%	68385	1263	2%	106661	5126	5%
١٩٩٦	43924	3924	9%	73751	1469	2%	117675	5393	5%
١٩٩٧	44309	2128	5%	73998	468	1%	118307	2596	2%
١٩٩٩	33755	4982	15%	35039	374	1%	68794	5356	8%
٢٠٠٠	49856	6733	14%	50485	845	2%	100341	7578	8%
٢٠٠١	59458	5058	9%	58408	1735	3%	117866	6793	6%
٢٠٠٢	72671	5132	7%	62668	1068	2%	135339	6200	5%
٢٠٠٣	91379	5689	6%	67919	1869	3%	159298	7558	5%
*٢٠٠٤	81015	6891	9%	46458	2095	5%	127473	8986	7%
٢٠٠٥	99531	9215	9%	50741	2973	6%	150272	12188	8%
٢٠٠٦	116980	9930	8%	53407	1411	3%	170387	11341	7%
٢٠٠٧	123963	9031	7%	54096	2074	4%	178059	11105	6%
٢٠٠٨	135712	7972	6%	55763	2052	4%	191475	10024	5.2%
٢٠٠٩	146478	8381	5.72 %	56998	2285	4%	203476	10666	5.24%
مجموع المعينين		106839			32120				

المصدر :ديوان الخدمة المدنية ص٢٤

يتضح من الجدول السابق العديد من الحقائق حول واقع العرض والطلب في اطارة التراكمي السنوي اهمها الارتفاع الكبير في أعداد الجامعيين المتقدمين للوظيفة العامة بسبب التوسع الذي شهدته المملكة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية في إنشاء الجامعات الرسمية والخاصة والتي شملت مختلف محافظات المملكة ويبلغ عددها (٢٦) جامعة حكومية وخاصة، مما ادى الى ارتفاع العدد الإجمالي للمتقدمين من حملة المؤهلات الجامعية من (١١٢٨٣) متقدم ومتقدمه في عام ١٩٩٠ إلى (146478) متقدم ومتقدمة في عام ٢٠٠٩، وبتراكم إجمالي يناهز اثني عشر ضعف، الا ان هذا العرض لم يقابل بارتفاع في اعداد المعينين والذين ارتفع عددهم بحوالي تسعة أضعاف.

أما عدد المتقدمين من حملة الدبلوم المتوسط فقد بلغ (٣٠٣٤٤) متقدم ومتقدمة عام ١٩٩٠ وارتفع إلى (56998) في ٢٠٠٩، أي أن عدد المتقدمين من حملة الدبلوم المتوسط تضاعف بحوالي مرة واحدة فقط، الأمر الذي يعكس التزايد في الاقبال نحو التعليم الجامعي، وزيادة فرص التعيين من حملة هذا المؤهل بنفس النسبة تقريباً.

يتضح مما سبق ان المملكة قد أدركت أهمية تنمية مواردها من خلال سعيها لمواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ظل عولمة الاقتصاد وظهور الاقتصاد المعرفي لأن تنمية الموارد البشرية هي من الركائز الأساسية للاقتصاد القائم على المعرفة وكونها تلعب دوراً مميزاً في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي ولسعة أدوات الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة وترابطها وأثرها في التنمية الشاملة ومنها تكنولوجيا المعلومات وتنمية الموارد البشرية وبروز قطاع الخدمات وقابليته في جذب القوى العاملة بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى يلاحظ اهتمام المملكة الأردنية بتلك الأدوات ولاسيما فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية وقطاع الخدمات وأثرهما في القوى العاملة والبطالة في الأردن كما مبين في الجدول(٣)

جدول (٣)

التوزيع القطاعي للقوى العاملة في الأردن من (١٩٩٥-٢٠٠٤)

القطاع الزراعي %				القطاع الصناعي %				قطاع الخدمات %			
١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٤	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٤	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٤
١٣.٠	١١.٧	١٠.٤	١٠.١	٩.٤	٨.٧	٧.٧	٧.٤	٧٧.٦	٧٩.٦	٨١.٩	٨٢.٥

المصدر: محمد نعمة الزبيدي، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الشاملة - دراسة في دول عربية مختارة،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية ،٢٠٠٧،ص١٤٧

كما يتضح لنا من خلال جدول (٣) ان نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي قد انخفضت من (١٣%) لعام ١٩٩٥ وبشكل تدريجي حتى وصلت إلى (١٠.١%) عام ٢٠٠٤ وكذلك الحال بالنسبة إلى القطاع الصناعي اذ انخفض هو الاخر من (٩.٤%) لعام ١٩٩٥ واستمرت بالانخفاض للسنوات التي تلتها حتى وصلت هذه النسبة إلى (٧.٤%) لعام ٢٠٠٤ اما قطاع الخدمات يلاحظ أن نسبة العمالة مرتفعة في هذا القطاع حتى في عام ١٩٩٥ حيث بلغت (٧٧.٦%). وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع قطاعي الزراعة والصناعة. مما يشير لاهتمام الأردن بهذا القطاع بوقت مبكر واستمرت نسبة العمالة بالارتفاع في هذا القطاع حتى وصلت إلى (٨٢.٥%) للعام ٢٠٠٤ مما أنعكس أيجابياً على سوق العمل الأردني وتحجيم البطالة وارتفاع نسبة القوى العاملة من مجموع السكان وارتفاع معدل النمو السنوي للقوى العاملة وازدادت حصة النساء من القوى العاملة في سوق العمل الأردني كما مبين في الجدول (٤).

جدول (٤)

القوى العاملة ومعدل البطالة في المملكة الأردنية من (١٩٩٥-٢٠٠٤)

القوى العاملة كنسبة من مجموع السكان				معدل النمو السنوي المركب للقوى العاملة	حصة النساء من القوى العاملة من (١٥ سنة فأكثر)				معدل البطالة
١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٤	١٩٩٥-٢٠٠٤	١٩٨٠	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٤	١٩٩٥-٢٠٠٤
٢٨.٣	٢٩.٦	٣٣.٩	٣٦.٤	%٢.٨	١٤.٧	٢٤.٠	٢٥.٠	٢٦.١	١٣.٧

المصدر :محمد نعمة الزبيدي، مصدر سابق ،ص١٤٩

يتضح من الجدول (٤) ان نسبة القوى العاملة من مجموع السكان قدر ارتفعت من (٢٨.٣%) لعام ١٩٩٥ إلى (٣٦.٤%) لعام ٢٠٠٤ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٢.٨%) للمدة أعلاه كما كانت حصة النساء من القوى العاملة من (١٥ سنة فأكثر) من مجموع السكان (١٤.٧%) لعام ١٩٨٠ واستمرت هذه النسبة في الارتفاع لتصل إلى (٢٦.١%) لعام ٢٠٠٤ ان هذا الامر يشير بشكل واضح سعي المملكة الأردنية في تقليل فجوة النوع الاجتماعي وتحقيق المساواة بين الجنسين في سوق العمل الأردني والتي تعد من سمات الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة الامر الذي أنعكس أيجابياً على ارتفاع نسبة العمالة من مجموع السكان وارتفاع معدل النمو السنوي وانخفاض معدل البطالة في سوق العمل الأردني ليصل إلى (١٣.٧%) للمدة من ١٩٩٥ ولغاية عام

٢٠٠٥ يتضح مما تقدم سعي المملكة الأردنية لتنمية مواردها البشرية والاستثمار في راس المال البشري لتوفير البنى التحتية اللازمة لمساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواكبة التطورات المتسارعة في الاقتصاد العالمي القائمة على المعرفة والذي يلعب التعليم دورا اساسيا فيه .

ثانيا- دور التعليم على سوق العمل في الجزائر

بالرغم من أن إدماج الجامعة ضمن المخطط الوطني كان الهدف الرئيسي لإصلاح التعليم العالي منذ بداية الإصلاحات سنة ١٩٧١، ومحاولة جعل الجامعة عنصرا أساسيا للنمو الاقتصادي إلا أن ما نلاحظه اليوم هو تهميش التعليم العالي في الجزائر بصفة عامة وانفصاله بشكل كبير عن النشاط الاقتصادي، حيث لم يعد هذا الأخير قادرا على توفير المخرجات المؤهلة نوعا واللازمة للاقتصاد الوطني، لكنه أصبح يركز بشكل أكبر على الكم متناسيا ضرورة مراعاة النوعية. وما يمكن ملاحظته كذلك في الفترات الأخيرة بالجزائر تزايد خريجي التعليم العالي دون مؤهلات تطبيقية، والذي يعود أساسا إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم وكذا عدم قدرة الدولة على تمويل هذا القطاع. بعبارة أخرى أصبحت القرارات فيما يخص التعليم العالي سياسية أكثر منها اقتصادية، وبعيدة كل البعد عن العقلانية وأصبحت الجامعة جراء هذا عبارة عن مؤسسة تخضع للقرارات الإدارية التي تأتي من الوزارة دون أن يكون لمدراء الجامعات أو المعاهد أو حتى الأساتذة رأيا في هذه القرارات

ونستطيع أن نقول بأن أصل المشكلة هو السياسة السابقة التي انتهجتها الجزائر والمتمحورة في توسيع مخرجات التعليم العالي وهذا اعتبارا من المخطّط أنه لا يمكن الخروج من التخلف إلا بإنتاج أكبر عدد من المتعلمين ودمجهم ضمن خطة التنمية دون مراعاة ما هو لازم ومطلوب والسياسة الحالية التي همّشت المتعلّم والجامعة ولم تعد تعتبره عنصرا من عناصر النمو، بل عائقا من عوائقه هذه السياسة التي مازالت تختفي وراء النتائج السلبية للسياسة السابقة وكذا الأزمة الاقتصادية لم تستطع أن تحسّن من وضع الجامعة والتعليم العالي.[١]

ولتوضيح اثر الاستثمار بالتعليم على سوق العمل نبدأ اولا بتحليل تطور مؤشرات سوق العمل في الجدولين التالين

جدول (٥)

تطور السكان حسب النشاط الإقتصادي خلال الفترة (٢٠٠٦- ٢٠١٠)

البيان السنوات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
إجمالي السكان الناشطين	١٠.١٠٩.٦٤٥	٩.٩٦٨.٩٠٦	١٠.٣١٥.٠٠٠	١٠.٥٤٤.٠٠٠	١٠.٨١٢.٠٠٠
إجمالي السكان المشتغلين	٨.٨٦٨.٨٠٤	٨.٥٩٤.٢٤٣	٩.١٤٦.٠٠٠	٩.٤٧٢.٠٠٠	٩.٧٣٥.٠٠٠
إجمالي السكان البالغين	٢٣.٨١٠.٤٥٧	٢٤.٣٧٧.٥٤٣	24.727.000	25.453.000	25.922.000
إجمالي السكان البطالين	١.٢٤٠.٨٤١	١.٣٧٤.٦٦٣	١.١٦٩.٠٠٠	١.٠٧٢.٠٠٠	١.٠٧٦.٠٠٠
إجمالي السكان	٣٣.١٣٢.٦٣٣	٣٣.٧٢٩.٤٠٦	34.378.000	٣٥.٢١٤.٠٠٠	35.849.000

المصدر: بوخورس عبد الحميد و بلعبيدي عايدة عبير، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،بدون تاريخ ،ص١٢

وقد رافق تطور السكان حسب النشاط الاقتصادي تطور مؤشرات سوق العمل بنفس الفترة المذكورة وكما هو مبين في جدول (٦)

جدول (٦)تطور مؤشرات سوق العمل خلال الفترة (٢٠٠٦- ٢٠١٠)

البيان السنوات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
نسبة النشاط الإقتصادي[٢]	%٤٢.٥	%٤٠.٩	%٤١.٧	%٤١.٤	%٤١.٧
نسبة التشغيل[٣]	%٢٦.٨	%٢٥.٠	%٢٦.٦	%٢٦.٩	%٢٧.٢
نسبة العمالة[٤]	%٣٧.٢	%٣٥.٣	%٣٧.٠	%٣٧.٢	%٣٧.٦
نسبة البطالة[١]	%١٢.٣	%١٣.٨	%١١.٣	%١٠.٢	%١٠.٠

[١] - سميرة عبد الصمد، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية،الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،بدون تاريخ ،ص٧

[٢] نسبة النشاط الإقتصادي = إجمالي السكان الناشطين/ إجمالي السكان البالغين

[٣] نسبة التشغيل = إجمالي السكان المشتغلين/ إجمالي السكان

[٤] نسبة العمالة = إجمالي السكان المشتغلين/ إجمالي السكان البالغين

المصدر: بوخورس عبد الحميد و بلعبيدي عايدة عبير، مصدر سابق ص١٣

يتضح من خلال الجدولين السابقين أن تغيرات في مؤشرات سوق العمل كانت طفيفة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، لأن الزيادات في إجمالي السكان الناشطين و إجمالي السكان المشتغلين لم تكن معتبرة، في حين تقدر الزيادات في إجمالي السكان و إجمالي السكان البالغين بحوالي ٣ مليون إلى ٣.٥ مليون، أما فيما يخص إجمالي السكان البطالين فأعلى عدد سجل في ٢٠٠٧ والذي قدر بـ ١.٣٧٤.٦٦٣ أي بنسة ١٣.٨% ، أما أقل عدد سجل في ٢٠١٠ والذي قدر بـ ١.٠٧٦.٠٠٠ أي بنسة ١٠.٠% مما يدل على سعي الحكومة الجزائرية في الحد من مشكلة البطالة، وكما توضح مؤشرات سوق العمل فإن أعلى نسبة للنشاط الإقتصادي سجلت في سنة ٢٠٠٦ بـ٤٢.٥% وأقل نسبة سجلت في سنة ٢٠٠٧ بـ ٤٠.٩%، في حين أعلى نسبة التشغيل و نسبة العمالة سجلتا في سنة ٢٠١٠ بـ ٢٧.٢% وبالرغم من سياسات وآليات التشغيل التي اعتمدت من أجل الحد من ظاهرة البطالة إلا أن هذه الأخيرة أخذت أشكالا جديدة، على رأسها بطالة المتعلمين أو ما يعرف ببطالة حملة الشهادات. وظهر هذا الشكل الجديد من البطالة في ساحة الاقتصاد الجزائري بحيث انتشرت البطالة بين المتعلمين وبشكل خاص خريجي الجامعات وأصبحت هذه الظاهرة تستدعي الدراسة والتحليل.

إن نسبة البطالة في الجزائر عند ذوي التعليم العالي تجاوزت١٢% سنة ٢٠٠٥ بعدما كانت في حدود٤.٤% سنة ١٩٩٥، والتي ارتفعت بدورها عن السنوات السابقة حيث لم تكن تتعدى نسبة ٢.٨% سنة١٩٨٩. وما تجدر الإشارة إليه من خلال هذه النسب هو الارتفاع المستمر للبطالة عند فئة حاملي الشهادات العليا بالجزائر. ويرجع هذا الارتفاع المستمر إلى عدة أسباب من أهمها أن القوى البشرية المتعلمة والكفؤة لم تعد مسألة عدد فقط، لكن المهم هو النوعية التي ينبغي أن يتميز بها هذا الكم وهو ما يرتكز أساسا على نوعية التعليم الذي تلقته هذه القوى البشرية ومدى ملاءمته لمتطلبات سوق العمل.[٢]

إن المدة التي يستغرقها الفرد في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة أخص تتطلب تكاليف كثيرة يتحملها الفرد والمجتمع معا وهذه التكاليف يبررها العائد الخاص من وجهة نظر الفرد للحصول على أفضل الوظائف وأحسن أجر، وكذلك العائد الاجتماعي من وجهة نظر المجتمع ويتمثل في الارتفاع بإنتاجية العمالة المؤهلة ككل، وإن عدم التناسق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل قد أدى إلى تراجع عائد هذا التعليم، وهذا نتيجة الحصول على مناصب عمل دون مراعاة التخصصات التعليمية حيث أن هذه الأخيرة نمطية وغير متطورة، مما أدى إلى تزايد أعداد الخريجين وخاصة ذوي المؤهلات المتواضعة مما أدى إلى زيادة في المعروض من حاملي الشهادات الجامعية عن حاجة سوق العمل، وعدم التجانس في هيكله من خلال العجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى مع عدم وجود طلب مماثل لها.

وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى قصور السياسة التعليمية وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل، وعليه فإن السياسة التعليمية المطبقة في الجزائر عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل، ويظهر ذلك في نقص المهارات والكفاءات البشرية وأيضا في الزيادات غير العادية التي تدفع بها الجامعات سنويا من الخريجين دون أن يكون ذلك طلب حقيقي لسوق العمل، ويرجع ذلك إلى غياب التخطيط والتنسيق السليم بين مختلف الجهات المعنية والذي كان من الأسباب الرئيسية للارتفاع المستمر لنسبة بطالة حاملي الشهادات العليا، وأصبح خريج الجامعة اليوم غائبا على المجتمع نظرا لأنه لا يشارك بعمل مثمر لا لنفسه ولا لمجتمعه، رغم أنه في الأساس استثمار تم تخصيص الكثير له في سبيل الحصول على عوائد.

الاستنتاجات والتوصيات

١-يعمل الاستثمار في التعليم على زيادة حجم التوظيف و توفير فرص عمل للعمالة المحلية ، وبالتالي التقليل من مستويات البطالة المنتشرة في البلدان النامية ، عن طريق توفير الايدي العاملة الماهرة.

٢-ان اثر التطور الحاصل في التعليم وزيادة مخرجاته في المملكة الاردنية ادى الى التطور ايضا في العرض والطلب على المؤهلات العلمية في الخدمة المدنية .

٣- ان عدم التناسق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل قد أدى إلى تراجع عائد هذا التعليم في الجزائر وظهور بطالة الخريجين وبالطبع ليس السبب في هذه البطالة هو الاستثمار بالتعليم بل كان نتيجة الحصول على مناصب عمل دون مراعاة التخصصات التعليمية حيث أن هذه الأخيرة نمطية وغير متطورة.

٤-يعتبر التطور التقني والعلمي من الأسباب الأساسية التي أدت إلى اعتبار قطاع التعليم قطاعا منتجا، خصوصا إذا علمنا أن معظم التكنولوجيات الجديدة وكذا التقنيات الحديثة مخترعوها هم مخرجات التعليم. ولكي نطبّق هذه التكنولوجيات والتقنيات يلزمنا أناس مهرة أو أناس قادرون فكريا وعقليا على استيعابها.

التوصيات

---

[١] نسبة البطالة = إجمالي السكان البطالين/ إجمالي السكان الناشطين

[٢] - دحماني ادريوش، بوطالب قويدر، فعالية نظام التعليم والتكوين في الجزائر وانعكاساته على معدلات البطالة، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية،القاهرة،٢٠٠٨، ص١٨-١٩

١-يجب اعطاء الاستثمار في التعليم اهمية كبيرة نظرا لما لاهميته وقدرته على زيادة معدلات التوظيف بما يوفر بيئه عمل مناسبة ورفد سوق العمل بالايدي العاملة الماهرة
٢-توفير فرص عمل ملائمة لمخرجات التعليم مما يساعد في تنمية القدرات الذهنية التي يكتسبها المتعلم والتي تنعكس ايجابا في الابداع في مجال العمل الموكل له.
٣-ضرورة التنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل لتخفيف من ازمة البطالة ولكي لاتكون هناك بطالة اضافية نتيجة الاعداد الكبيرة من الخريجين الغير متوافقة مع سوق العمل.
٤-مواكبة التطور الحاصل في العالم من اجل خلق ايدي عاملة كفوءه قادرة على العمل في بيئة تنافسية مع التطور التقني والتكنلوجي العالمي.

المصادر

(١) سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل/ ٢٠٠٢ .
(٢) شاكر محمد ذياب، ما العولمة. طبعة بغداد/ ٢٠٠٤.
٣- افريت هاجن (اقتصاديات التنمية) ترجمة جورج خوري ، مركز الكتب ، الأردن ، ١٩٨٨ .
٤ - هيل عجمي جميل (تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وآثارها المتوقعة) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (٨) العدد (٢٨) كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ .
٥- فاروق عبد فليفة ، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة ، دار المسيرة للنشر ،عمان ، ط٢، ٢٠٠٧.
٦- عبدالله زاهي الرشدان ، في اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر ، عمان، ط٣، ٢٠٠٨.
٧-فليح حسن خلف ، اقتصاد المعرفة ، عالم الكتب الحديثة ،عمان، ط١، ٢٠٠٧
٨-عليان عبد الله الحولي ، محاضرة اقتصاديات التعليم ، الجامعة الإسلامية ، غزة،٢٠١٠-٢٠١١.
٩- عليان عبد الله الحولي ، محاضرة العائد الاقتصادي من التعليم،الجامعة الإسلامية – غزة،٢٠٠٩.
١٠ - سميرة عبد الصمد الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،بدون تاريخ.
١١-حامد عمار،في اقتصاديات التعليم ، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس لليان، ١٩٦٤.
١٢ - سالم عبد الحسن رسن ، التعليم والتدريب ودورة في التنمية البشرية العربية ، بحث مقدم الى الندوة العربية حول التدريب والتأهيل ودورة في التنمية الموارد البشرية في طرابلس للفترة ٢٠-٢٣، ٢٠٠٥
١٣- البرنامج العربى لدعم التشغيل والحد من البطالة، المشروع(٤) المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل ، منظمة العمل العربية مكتب العمل العربى ، بدون تاريخ .
١٤--مدحت القريشي،اقتصاديات العمل ،الطبعة الاولى ،دار وائل للنشر ،الاردن،٢٠٠٧.
١٥ - أحمد الكواز ، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، ورقة فرعية مقدمة الى مشروع البحث الميداني حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري ،المعهد العربي للتخطيط.
١٦-ديوان الخدمة المدنية ،دراسة مقدمة حول واقع عملية العرض والطلب على حملة الشهادات الجامعية والدبلوم المتوسط في الخدمة المدنية ،المملكة الاردنية الهاشمية ،٢٠٠٩.
١٧- محمد نعمة الزبيدي، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الشاملة - دراسة في دول عربية مختارة،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية ،٢٠٠٧
١٨ - دحماني ادريوش، بوطالب قويدر، فعالية نظام التعليم والتكوين في الجزائر وانعكاساته على معدلات البطالة،المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية،القاهرة،٢٠٠٨.